

كلمة صدق



faisal.hamad74@yahoo.com  
فيصل حمد إبراهيم المزين

اللواء عبدالفتاح العلي.. ونظرية الدوائر (2)

استكمالاً للمقال الأول الذي استعرض ما يدور هذه الأيام بجهود وزارة الداخلية، لضبط الإيقاع المروري بالكويت، وفي الحقيقة، كنت أريد أن اتكلم عن الأوضاع المتوقعة بعد حكم المحكمة الدستورية بتحسين المرسوم أو بالرجوع للوضع السابق أو غيره من النتائج، إلا أن التفاعل الإيجابي من القراء الكرام، حيث بلغ عدد قراء المقال السابق ما يفوق 4000 قارئ وتم التواصل معي شخصياً، أيقنت يقيناً تماماً بتفاعل المجتمع إيجابياً مع الحملة المرورية لحل الملف المروري، وأحسست بأنه من الواجب عليّ التطرق لهذه القضية بشكل أوسع.

اللواء عبدالفتاح العلي، لقد ركزتم على الجانب القانوني للحد من المخالفات بجميع أنواعها وبالذات الجسيمة والتي ستحد من حالات الوفاة الشبه يومية حسب إحصائيات الوزارة، إلا أنه أصبح لزاماً أن تكون هناك حلول أخرى تساعد على إنجاح هذه الحملة والتي أثلجت صدور الجميع، وكما قلت سابقاً فإن نجاح حل المشكلة المرورية يتطلب التعاون مع الداخلية والعمل كفريق واحد وتذليل جميع العوقات من أجل الوصول للهدف، ومنها إنشاء حلقات سباق بكل أنواعها بالتنسيق مع النادي الكويتي الرياضي للسيارات، في جميع المحافظات وبدعم قوي، وسرعة إنشاء هذه الحلقات، ومنها حلبة الاستعراض، حلبة الربع ميل، حلبة السباق، حلبة الرالي والمرفعات، فبدلاً من منع الشباب من التسابق وتوجيه رسالة «لا تسرع» فإننا نقول لهم «تعالوا وأسرعوا وتسابقوا واستعرضوا وجربوا مغامرات الرالي والمرفعات بمواصفات آمنة وسلامة دولية وتحت إشراف متخصصين وتحت إشراف وزارة الداخلية والإطفاء والإسعاف»، بالإضافة إلى المنافسة وتحقيق الجولات وتفريغ الطاقة عندهم، أكاد أجزم بأن نسبة كبيرة من مشكلة الحوادث سيحد منها.

الجانب الآخر، هو كسر المركزية وإعطاء الصلاحيات للموظفين بتسهيل معاملات المراجعين، فبدلاً من الذهاب لمدير الإدارة لفك اللوك لدفع المخالفة مهما كان نوعها، يجب أن يكون دفعها بشكل دائم بنجس في أي مكان من أفرع وزارة الداخلية، كما أن قضية فحص العيون يكون بوضع أجهزة طبية توضع في أماكن استخراج الاستمارة، وليس بالطريقة الحالية. وهذا الأمر ينطبق على جميع الخدمات التي تقدم للمراجعين بكل أنواعها، والعمل المؤسسي الذي يعني أن إنجاز معاملة المراجعين ليس مرتبطاً بوجود أشخاص مهما علت رتبهم، وإنما مرتبط بنظام العمل المتبع.

اللواء عبدالفتاح العلي، كما تعلمون أن فلسفة المخالفات هدفها الرئيسي تقويم سلوك المخالفين وليس عقابهم فقط، لذلك اقترح بأن تكون هناك فكرة إعطاء إنذار للمخالفين، وفي المرة القادمة تكون المخالفة، ويكون ذلك مربوطاً لكياً لكي يسهل على رجال الداخلية الرجوع للمعلومة، وهناك موضوع مهم للغاية هو قضية وقوف السائقين مع مركباتهم في الشوارع الرئيسية والخطوط السريعة في حال وقوع حادث، فهذا خطر على حياة الناس ويسبب عرقلة حركة السير ويجب إيقاف العمل بذلك، وإيجاد البديل له، كما أن عمل تفتيش في الخطوط السريعة وفي المخرج وتحت الجسور يعني موتاً محققاً لرجال الداخلية ولستخدمي الطريق، وهناك حالات كثيرة من الحوادث المميتة حصلت، لذلك إن كان ولابد من عمل التفتيش في هذه الأماكن، فيجب أن تكون هناك لوحات إرشادية توضع على السيارات التابعة للوزارة بمسافة كيلومتر مكتوب عليها «يوجد أمامك تفتيش خفف السرعة».

كما أتمنى من اللواء العلي تجربة نظرية الدوائر التي نذكرتها في المقال السابق بالتفصيل، وسنرى أثراً فوراً بالتزام مستخدمي الطريق بالسرعة المحددة، ويجب أن يستفاد من الدعم الشعبي والرسمي للحملة، كما يجب أن يواكب خدمات وزارة الداخلية بالشق المروري التطور في الخدمات لإيجاد توازن منطقي بين تطبيق القانون وتسهيل الخدمات، وأخيراً مسؤوليتنا نحن مستخدمي الطريق بتعاوننا واحترامنا بعضنا لبعض وللقانون، فالقيادة هي فن وذكى واحترام الآخرين. والله الموافق.

صالحيات



فالح بن حجري

وحد.. تسد

يرى د. الطيب تيزيني أن سياسة القوى العظمى القديمة: «فرق تسد» قد استبدلت بسياسة جديدة هي: «وحد.. تسد» وضرب مثالا لذلك بالعولة التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة على حد تعبير مارشال ماركوكهان.

المشهد السوري فرض نوعاً جديداً من هذه السياسة ألياتها تختص بـ «توحيد» المشاكل في رقع صغيرة من العالم تخرتل فيها وسائل تحقيق غايات «السيادة» للمصالح الدولية، والعالم الآن لا يريد خوض حروب عالمية «تكسر الدنيا» وتحذف فيها الطاولات والكراسي بل يفضل أن يختار طاولته واحدة (سورية) كمثلما ليلعب عليها التلثا ورفقا أو الكر والفري بين الأطراف أو «بلاك جاك الذيب وچاك ولده» فما هي الصين التي تضحك للموارد، وتعبس أمام «المواجع» استبدلت بعد انفتاحها الاقتصادي سياسة «ماو» بسياسة «القذافي» وتريد أن تخوض حربها غير المعلنة مع الولايات المتحدة حتى آخر «مواطن سوري».

وروسيا الحالة منذ أيام بطرس الأكبر بدق الشماسي على بلاج المياه الداقتة تريد ميناء «طرشوس» بأي ثمن ولا يهمها إن نخر «السوس» الأسدى آخر «إنسان» في سورية، وطبعاً ووفق تيكيت «Ladies First» تخطو سيدات العالم الولايات المتحدة وأوروبا القارة العجوز وبحرفة داخل سياسة: وحد.. سد ومن أوسع أبوابها فيحياان الأرض السورية إلى «إسفنجة» تمتص كل مشاكلها الشرقي أو سطية، فيفجران يسقط الشاطر الإيراني في لجة حرب استنزافية ستجعل التومان الإيراني يلعب مع الأفلاس «مان تان مان» وفرجهما موصول أيضاً بدخول حزب الله اللبناني إلى «المولد السوري» والذي سيخرج منه بلا حمص ولا قصير بل محطما غربياً أضع مشية الحمامة ولم يستدل على مشيته الأصلية.

وهو أمر متوقع من حزب جعل لحره شعاراً يوتوبيا عنوانه «يا نعيش سوا يا نموت سوا» وكذلك الميليشيات الشعبية الراديكالية في العراق أيضاً ستمتصها الإسفنجة السورية كما امتصت قبلها القوى السنية الأصولية وستمحن القوى الدولية هذنة طويلة الأمد على كثير من الجبهات الملتتهبة من أفغانستان إلى مالي ومن الشيشان إلى العراق.

ستحلب القوى الدولية عصافير وصقور المشهد السوري وستحوه إلى حرب طويلة الأمد سيبقى عربنا فيه خارج مشهد طرفي معادلة: وحد.. تسد ما دام حالهم لا هو فالخ في «وحد» ولا هو فالخ في «تسد».. والله المستعان.

لمن يومه الأثر



s.sbe@hotmail.com  
سالم إبراهيم السبيعي

شعب مصر حساس وسريع الاشتعال..

فاحذروه

تعلمنا أن هناك عنصرا خاملا، وآخر يساعد على الاشتعال، وعنصرا سريع الاشتعال، ولكل منها طريقة في التعامل معه، أصعبها الأخير.

في مقالتي السابق ذكرت أن شعب مصر «شديد الحساسية»، فحين تمس كرامة العرب أو أمة الإسلام، تجد مصر أول من يشتعل ويرد، وهذا ينطبق على شؤونه الداخلية، فتمنيت على قيادته أن تستشعر هذه الخاصية وتعمل على تخفيفها من خلال مشروعات شعبية واستثمارية لا يعرقلها روتين الحكومة والقوانين المقربة.

شعب مصر الآن «ينفخ في الزبادي، لأنه اتلسع من الثورية» مع انه شعب صبور، لكن تجربته السابقة صولت له أن الصبر ضعف وخنوع فأصبح شديد الحساسية من كلمة الصبر، لذلك اصبح يخاف من الجبل خشية أن يكون ثعبانا، تمنيت أن تهتم القيادة هناك بحساسية

مجرد رؤية



saadbinharbi@gmail.com

سعد عطية الحربي

بعد ما سلطت الضوء في «أفق التعليم» 1 و2 على القرارات الارتجالية لقياديين في التربية وأثرها السلبى على سير العملية التربوية وعدم الاستقرار في المنظومة التعليمية بجانب دور كل من المعلم والإدارة المدرسية حتى أختم بدور الدولة في رفع شأن العلم والمتعلمين.

بسبب أن عملية التربية أكبر من أن تحصر في أسرة ومدرسة لذلك كانوا بالسابق قبل أن نحول إلى دولة مؤسسات يعلم أولياء الأمور صعوبة هذه العملية، لذلك كان يشترك بهذه العملية جميع أفراد الأسرة والجيران والمسجد وكبار السن.

أما الآن وبعد أن تحولنا إلى دولة

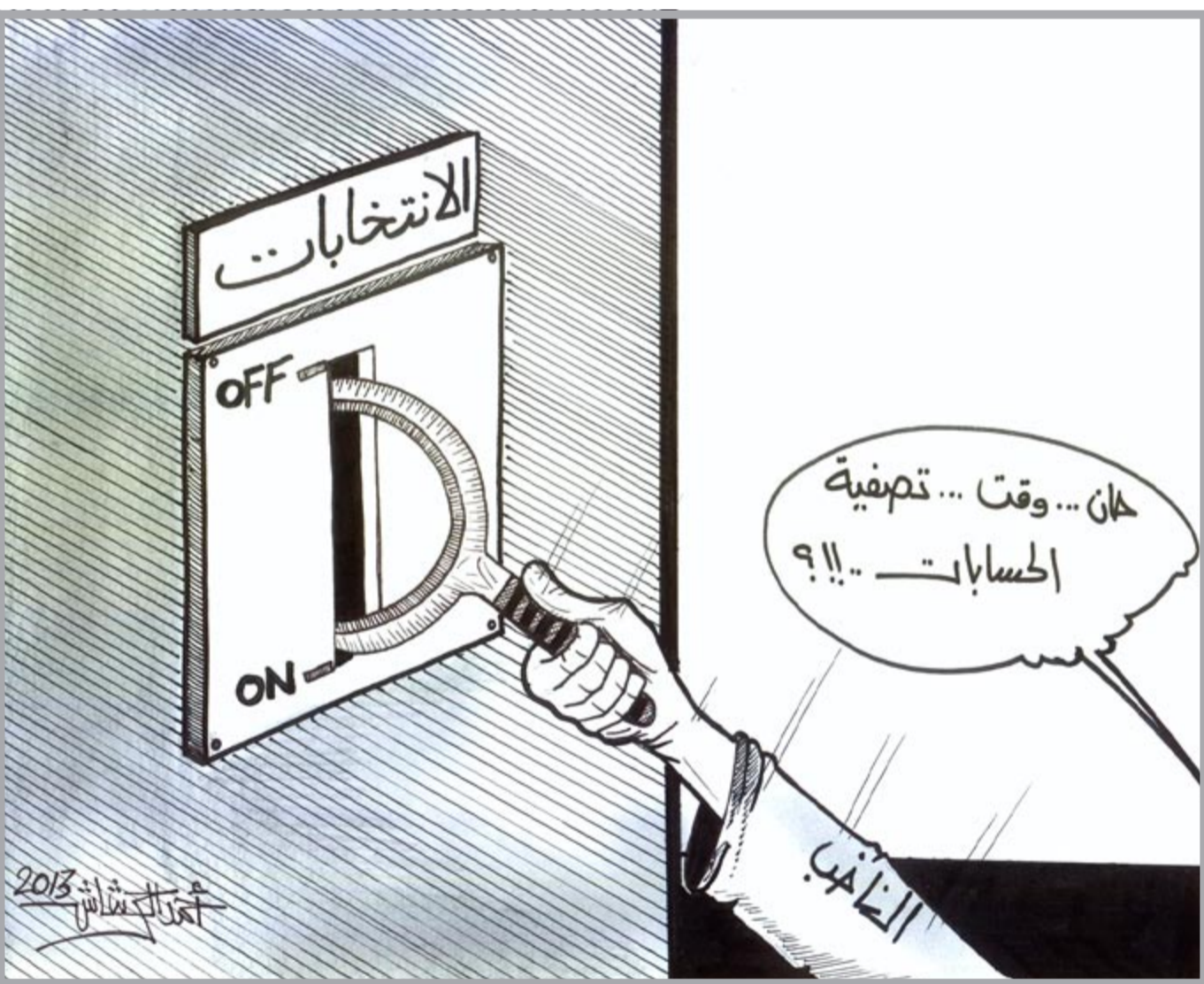
المصريين وخوفهم من تكرار الماضي، لقد أصبحت عيونهم وأذانهم وجميع حواسهم في حالة استنفار وطوارئ ترصد القيادة وتحركاتها وما يسفر عنها، لقد زرعت الثورة في عقول المصريين ساعة ومنبها، فالشوط الأول قارب على الانتهاء دون تسجيل أهداف للحكومة، بل ترى غالبية الشعب أن الأهداف دخلت في مرماهم (القطع المبرمج للكهرباء، وهو من سمات العهد الجديد، كذلك غلاء الوقود والتراخي الأمني والإداري وانفلات النظام في الشارع) كان الشعب يطمح الى ان يقفز الى الامام، أو على الأقل «محلل سر» ليحسب الوقت الضائع، لكنه شعر بالتراجع، فاحذروا سرعة اشتغاله وما يخلفه من تراجع أكثر وخسائر اكبر.

أتمنى أن تبدأ القيادة بمشاريع سريعة الإنجاز ظاهره للعيان، والا تبخل بالمال على تلك المشاريع لتطفئ غضب الشارع، فخسارة المال تهون ألف مرة عن

مؤسسات ودستور يلزم الدولة بالعناية بالأسرة والنشء ثقافيا واجتماعيا ونفسيا حتى يكون باستطاعته مواجهة الحياة وتهيئته ليصبح مواطنا صالحا، لذلك كان على الدولة تحمل العبء الأكبر في التربية على الدولة. لهذا بداية حل المشكلة هي ان يقتنع أصحاب القرار بتدني مستوى مخرجات التعليم يلي ذلك وضع هدف واضح قابل للتطبيق للغاية من المخرجات مثل ربطها بسوق العمل وتسخير المناهج وطرق التدريس لهذا الهدف الذي يجرنا إلى خطوة رفع مستوى المعلمين لياوأكبو

الهدف العام من العملية التعليمية بأساليب حديثة ومتطورة سواء أكاديمية أو فنية على يد كفاءات مهرة وطنيين أو أجنب.

ولا نغفل تغيير آلية اختيار إدارات المدارس بوضع شروط إدارية وعدم الاكتفاء بالأقدمية. وتطبيق ما تقدم يكون بإنشاء هيئة أو مجلس أعلى للتعليم مستقل بكوادر وطنية مزامل جامعات عريقة بالجال التربوي وعالمية تقع عليه مسؤولية رفع المستوى التعليمي بحيث يضع جدولا زمنيا طويل الأمد بسبب طول مدة صناعة جيل جديد قادر على مواجهة الحياة. كثيرا ما نردد أن أبناءنا يستحقون ما هو أفضل ولا يوجد أفضل من تهية عماد المستقبل الذي إذا لم يكن ك فسيصبح عليك.



كلمات هيا علي الفهد

والعلم؟! أي إحباط يعيشه المواطن الشريف والسالم وصاحب المبادئ؟! ينظر للفساد وهو ينتشر في جسده العليل فيحترق قلبه وتموت قدرته على الصبر، فيهاجر، بحثا عن أمن بعيدا عن شوارعه، بحثا عن أمان بعيدا عن وزاراته التي تقشى فيها السوء لدرجة الاحتضار، بعيدا عن واسطات تتم تحت بند الطائفية والقبيلة ويضيق من لا سند له.

الكويت الحزينة، تبكي أهلها الطيبين، عطاءها السخي الذي ضاع هباء بابين عاق ناكر للجميل، الكويت التي لم تنس الابن حتى في تشرده، حتى في هجرته، فما وفي نسائها عامدا متعمدا وهو يتمتع بخيراتها الذي بناه أهله تحت شغل الجوع والاعطش والفقر والمرض والجهل، كيف نخره الداء في وقت امتلك المال والسلطة والخدمات العامة



الحورف 29

Waha2waha@hotmail.com  
ذعار الرشيدي

ميكانيكي وإطفائي وخبير دستوري.. وإبطال

في 1 ديسمبر في يوم إعلان نتائج المجلس الممثل كتبت مقالاً بعنوان «الحكومة.. غلظت في الحساب» وذكرت فيها صراحة أن هذا المجلس الذي سيولد اليوم سيعيش لمدة 6 أشهر على أقصى تقدير وهذه الفكرة الوحيدة التي تضيبت مرسوم الصوت الواحد، ويومها انتقدني بعض الزملاء بدعوى أنني أستعجل الأمور، ولم أكن أستعجلها لكنني يومها كنت أقدم تصورا للوضع السياسي فقط، ولم يتغير موقعي.

في 15 ديسمبر 2012 كتبت مقالاً تحت عنوان «المعارضة وفخ الصوت الواحد» وذكرت في الفقرة الأخيرة ما نصه: «المجلس هذا سيهبط ولن يحل، وسيكون ثاني مجلس يبطل في تاريخ الكويت، ويرأى أن رهان السلطة عليه هو فقط ليقر ويثبت قانون الصوت الواحد ثم بعدها يرحل.»

تلك المقالة نشرتها بعد إعلان نتائج الانتخابات بأقل من أسبوعين وبعدها تلقيت ردة فعل غير طبيعية من بعض المراقبين ومن بينهم خبراء دستوريين أجمعوا في حديثهم معي وتعقيباً على مقالتي أنني أستعجل الأمور، وأن نظرتي القانونية «قاصرة»، ويومها أبلغتهم أنني لا تعامل وفق قواعد نظريات قانونية بل أعمل وفق رؤية سياسية محددة للأحداث، وأسئتي معلومات حية من دوائر القرار ولا أستقي معلوماتي من وقائع نظريات أو فرضيات، وكنتم أعلم يقينا وفق المعلومات المتاحة يومها أن هذا المجلس سيهبط وأن كل القراءات المتاحة هي أن المجلس ولد ليموت.

وفي 25 مارس الماضي كتبت مقالاً في هذا الزاوية تحت عنوان «انتخابات بنص صوت»، وتضمنت جملة جاءت كالآتي: «شخصياً ما زال رهاني قائماً على ان هذا المجلس سيهبط، وإننا خلال أشهر قلائل سندخل انتخابات جديدة بصوت واحد، ذلك ان الصوت الواحد سيكون واقعاً وقانوناً قائماً ولن يكون مجرد موقع خلاف سياسي دستوري كما هو اليوم.»

كتبت ثلاث مقالات تنبأت فيها سياسياً، وليس تنجيماً، بأن هذا المجلس سيهبط، وأذكر أن أحد أعضاء مجلس الأمة كان وبعد كل مقالة يسألني: «ما هو سندك القانوني الداعم لهذا الأمر»، وكنت أجيبه أن السياسة أحياناً تكون فوق القانون لاعتبارات عديدة، وأن القارئ الجيد للأحداث منذ حل مجلس 2009 حتى اليوم سيجد أن النظريات القانونية والفرضيات العلمية كلها تسقط على جدار السياسة.

**توضيح الواضح:** أحد من اعترض على مقالاتي قال لي: «يا أخي أنت لست قانونياً حتى فتتي بأن المجلس سيهبط»، فأجبت: «أخي الكريم ليس بالضرورة أن أكون ميكانيكي متخصصاً عندما أقول لك ان سيارة لا يوجد فيها محرك لن تسير... واضح» وليس بالضرورة أن أكون ضابط إطفاء حتى أقول لك ان ذلك المنزل الذي تشتعل فيه السنة النيران يحترق، وفي السياق نفسه ليس بالضرورة أن أكون قانونياً متخصصاً بالدستور حتى أقول لك... إن هذا المجلس ولد ليموت أو ليهبط... «ولا فرق».